القرارات الملكية الداعمة للمواطن ... رعاية كريمة تعزز الاستقرار المعيشي وترسخ جودة الحياة

تجسد القرارات والتوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبمتابعة واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، نموذج لحرص القيادة الرشيدة على رعاية المواطن السعودي، وتعزيز استقراره المعيشي والاجتماعي، وتوفير مقومات الحياة الكريمة له ولأسرته.

وتأتي هذه القرارات امتداد لنهج وطني يضع الإنسان في صدارة الأولويات، ويوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات المجتمع، بما يعكس حكمة القيادة في التعامل مع المتغيرات المعيشية، وحرصها على تخفيف الأعباء عن المواطنين ومساندة الفئات المستحقة.

وتؤكد الإجراءات الداعمة، وما تتضمنه من دعم للفئات المشمولة، ومبادرات مرتبطة بالأجور والاستقرار الوظيفي، ومراعاة التدرج في تطبيق تعديلات تعريفتي الكهرباء والمياه، أن التنمية الحقيقية لا تنفصل عن رفاهية المواطن وطمأنينة الأسرة، كما تعكس رؤية متكاملة تسعى إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، ورفع جودة الحياة، ودعم استدامة النمو، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ولما لهذه القرارات من أبعاد وأثار متوقعة في استقرار الأسر وتعزيز التماسك المجتمعي، وأهمية تكامل الجهود الحكومية والخاصة وغير الربحية، وترسيخ المسؤولية الاجتماعية، بما يحول المبادرات الداعمة إلى أثر ملموس ومستدام ينعكس على حياة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة.

أكد الدكتور عبدا أحمد المغلوث، عضو جمعية الاقتصاد، أن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أيده ا، بشأن حزمة الإجراءات الداعمة للمواطنين، يستهدف تحقيق التوازن بين تعزيز القدرة الشرائية، وتخفيف آثار تعديل تعرفة الكهرباء والمياه، وتحسين مستويات الأجور للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، مع مراعاة الآثار المحتملة على تكاليف المعيشة وسوق العمل.

وأضاف المغلوث، أن هذه الإجراءات تحمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية مهمة، نظرا إلى تأثيرها في عدد من فئات المجتمع السعودي، إذ تجمع بين دعم الدخل الشهري لبعض الفئات، ورفع الحد الأدنى للأجور المحتسبة في التوطين، إلى جانب العمل على الحد من الآثار المترتبة على تعديل تعرفة الكهرباء والمياه، المقرر بدء تطبيقه في الأول من يناير 2027.

وأوضح، أن هذه الخطوات من شأنها الإسهام في تعزيز القدرة الشرائية للموظفين، ودعم مستويات الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، فضلا عن تخفيف جانب من الأعباء الناتجة عن ارتفاع تكاليف الكهرباء والمياه، بما يساعد على تحسين الاستقرار المالي للأسر، خصوصا الأسر التي تتحمل التزامات شهرية مرتفعة.

وأشار المغلوث، إلى أن أهمية هذه الإجراءات تكمن في ارتباطها المباشر بالأوضاع المعيشية للمواطنين، وما يمكن أن تحققه من دعم للتوازن بين الدخل والإنفاق، إلى جانب تعزيز قدرة الأسر على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حفظ الله القيادة السعودية، ويبارك في جهودها، ويديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار والرخاء.

أكد - علي بن بخيت بن فاران المري، رئيس مركز مريطبة، أن القرارات والمبادرات الداعمة للمواطنين ليست مستغربة على القيادة السعودية، في ظل ما توليه من اهتمام ورعاية للمواطن، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، حفظهما الله، كما أن استمرار المبادرات التي تستهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي، وتوفير الحياة الكريمة للمواطن السعودي، رغم الظروف الراهنة.

وأوضح المري، أن هذه المبادرات تعكس حرص القيادة على مساندة المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، من خلال حزمة من الإجراءات التي تستهدف دعم عدد من الفئات، وتعزيز قدرتها على مواجهة متطلبات الحياة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي.

وأشار إلى أن الإجراءات تضمنت تقديم دعم شهري بمبلغ 500 ريال للفئات المشمولة من الموظفين والمتقاعدين، إلى جانب دعم مماثل للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، فضلًا عن رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا في برنامج نطاقات إلى 5000 ريال، ثم إلى 6000 ريال وفقا للمدة المحددة، بما يعكس الاهتمام بتحسين مستويات الدخل وتعزيز الاستقرار الوظيفي والمعيشي للمواطنين.

وأضاف المري، أن هذه الجهود المباركة تحظى بالتقدير، لما تمثله من اهتمام متواصل باحتياجات المواطنين وحرص على توفير مقومات الحياة الكريمة لهم، مؤكدًا اعتزازه وافتخاره بالقيادة السعودية وما تبذله من جهود في سبيل رفعة الوطن وتحقيق تطلعات أبنائه، كما أكد على اعتزازه بالحكومة الرشيدة، داعيا الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة أمنها وأمانها واستقرارها ورخاءها، وأن يوفق قيادتها لكل ما فيه خير الوطن والمواطن.

أكد الأستاذ الدكتور - وليد بن حسن الحصيبي المالكي، أستاذ علم الأدوية والسموم بكلية الصيدلة، قسم الأدوية والسموم، جامعة أم القرى، أن القرارات الملكية الداعمة للمواطنين تجسد حرص القيادة السعودية على توفير الحياة الكريمة لأبنائها، وتعزيز الاستقرار المعيشي، ومراعاة متطلبات المواطنين في ظل التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الحياة.

وأوضح، أن حزمة القرارات الجديدة تتضمن دعم مباشر للفئات المستحقة، إلى جانب تعديلات تتعلق بالأجور والتعرفة، بما يعكس توجها يجمع بين تخفيف الأعباء عن المواطنين والمحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن أهمية هذه القرارات لا تقتصر على الدعم المالي، بل تمتد إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة في التعامل مع الموارد الوطنية.

وأشار المالكي، إلى أن الدعم الحكومي يقترن بأهمية تعزيز الوعي المجتمعي بضرورة ترشيد الاستهلاك، ولا سيما في مجالي المياه والكهرباء، باعتبارهما من الموارد الأساسية التي تتطلب الاستخدام الأمثل والمحافظة عليها، كما أن الاستفادة من المبادرات الحكومية تتحقق بصورة أكبر عندما يحرص أفراد المجتمع على اتباع سلوكيات استهلاكية واعية ومسؤولة.

وأضاف، أن ترشيد استهلاك المياه والكهرباء لا يعني الحرمان أو الانتقاص من احتياجات الأفراد والأسر، وإنما يقوم على الاستخدام المتوازن للموارد، وتجنب الهدر، وإصلاح تسربات المياه، والاستفادة من وسائل وتقنيات الاستهلاك الذكي، بما يسهم في خفض الفواتير وتحسين كفاءة الاستخدام، ويعزز المحافظة على هذه الموارد للأجيال القادمة.

وشدد على أن الحفاظ على الموارد الوطنية يمثل واجب ديني ووطني، وسلوك حضاري يعكس وعي المجتمع بأهمية الاستدامة، كما أن مسؤولية حماية هذه النعم لا تقع على الجهات الحكومية وحدها، بل تتطلب تعاون وتكامل بين مؤسسات الدولة والمواطنين، من خلال تبني ممارسات يومية تسهم في الحد من الهدر وتحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة، كما أن القرارات الداعمة للمواطنين تمثل امتداد لنهج القيادة السعودية في رعاية المواطنين والاهتمام باحتياجاتهم، وأن اقتران الدعم بالوعي والترشيد يعزز أثر هذه المبادرات، ويدعم الاستقرار المعيشي واستدامة الموارد، ودعا ا أن يحفظ القيادة الرشيدة، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يحفظ الوطن وشعبه.

أكد - نايف عوض بغلف، الرئيس التنفيذي لشركة إفادة العربية للاستثمار، والمحاضر السابق في المالية بجامعة الأعمال والتكنولوجيا (UBT)، أن التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبدالعزيز آل سعود، بناء على ما عرضه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، بشأن دعم المواطنين بالتزامن مع تعديل تعرفة الكهرباء والمياه، تعكس توجه اقتصادي يجمع بين الحماية الاجتماعية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، من خلال تعزيز قدرة المستفيدين على تلبية احتياجاتهم المعيشية، مع الحفاظ على الحوافز الاقتصادية لترشيد الاستهلاك.

وأوضح بغلف، أن هذه الإجراءات يمكن قراءتها من منظور اقتصادي يميز بين دعم أسعار الخدمات وتقديم الدعم النقدي المباشر للمستحقين، وأن خفض أسعار الخدمات لجميع المستهلكين قد يؤدي إلى تفاوت مستويات الاستفادة، إذ ترتبط المنفعة المالية في كثير من الحالات بحجم الاستهلاك، وهو ما قد يمنح الأسر الأعلى دخلا، والأكثر استهلاكا، نصيبا أكبر من الدعم الحكومي.

وأضاف، أن توجيه الدعم إلى دخل المستفيد يتيح توزيع الموارد بصورة أكثر ارتباطًا بمعايير الاستحقاق، بدلا من ربط الاستفادة بحجم استهلاك الكهرباء والمياه، لافتا إلى أن دراسات اقتصادية، من بينها دراسات صندوق النقد الدولي، تناولت كيفية استفادة الشرائح الأعلى دخلا من دعم الطاقة العام بنصيب أكبر في العديد من الاقتصادات، الأمر الذي يعزز أهمية تصميم برامج الدعم بما يحقق قدر أكبر من العدالة في توزيع المنافع.

وأشار بغلف، إلى أن هذا التحول يرتبط كذلك بنظرية اختيار المستهلك، ولا سيما التمييز بين أثر الدخل وأثر الإحلال، إذ يسهم الدعم النقدي في تعزيز القدرة الشرائية للأسرة، ويمنحها مرونة أكبر في توزيع مواردها المالية على احتياجاتها المختلفة، بينما يساعد تسعير الخدمات بما يعكس تكلفتها بصورة أفضل على تعزيز الحافز لترشيد الاستهلاك والحد من الهدر.

كما أشار إلي أن هذه المعادلة تتيح للأسرة تحقيق استفادة مزدوجة، فمن جهة، تستفيد من الدعم الموجه لتخفيف الأعباء المعيشية، ومن جهة أخرى، تستطيع الاحتفاظ بالوفر الناتج عن خفض استهلاك الكهرباء والمياه وتجنب الهدر، بدلا من ارتباط المنفعة التي تحصل عليها بزيادة استخدام الخدمات، ويعزز ذلك أهمية الجمع بين الدعم الاجتماعي والسياسات التي تشجع على الاستخدام المسؤول للموارد.

ولفت إلى أن مفهوم تناقص المنفعة الحدية للدخل يقدم تفسير اقتصادي إضافي لأهمية توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجا، إذ تكون القيمة المعيشية للريال الإضافي أكبر لدى الأسر محدودة الدخل، لقدرته على المساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية وتغطية الالتزامات اليومية، ومن هذا المنطلق، يمكن للدعم المباشر، متى أُحسن استهدافه، أن يحقق منفعة اجتماعية أكبر مقابل الإنفاق الحكومي، من

خلال منح المستفيد حرية توجيه المبالغ التي يحصل عليها إلى احتياجاته الأكثر إلحاحا، والحد من تسرب الدعم إلى غير مستحقيه.

وفيما يتعلق بسوق العمل، أوضح بغلف، أن رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا للسعودي في برنامج "نطاقات" يمثل عنصر مكمل للإجراءات الداعمة، إذ يرتبط بتحسين جودة التوظيف وتحفيز المنشآت على تقديم أجور أعلى، بما يدعم استقرار العاملين السعوديين ويعزز فرص تحسين الإنتاجية على المدى الطويل. كما أن الربط بين سياسات الدعم وتحسين الأجور يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للأسر، ورفع قدرتها على مواجهة متطلبات الحياة، كما أن التحول نحو الدعم النقدي المباشر، عندما يقترن بالاستهداف الدقيق والرقابة الفاعلة والتقييم المستمر، يمكن أن يحقق توازن بين حماية القوة الشرائية للمواطنين، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، والمحافظة على الحوافز اللازمة لترشيد استهلاك الموارد، بما يدعم استدامة الخدمات ويعزز كفاءة الاقتصاد الوطني.

أكد - معاذ بن محمد الماجد، أن التوجيهات الكريمة الصادرة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بناء على ما عرضه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، تجسد اهتمام القيادة الرشيدة بالمواطن السعودي، وحرصها المستمر على تعزيز استقراره الاقتصادي والمعيشي، وتوفير مقومات الحياة الكريمة له ولأسرته.

وأوضح الماجد، أن هذه القرارات تعكس نهج متواصل في دعم المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، من خلال إجراءات تستهدف تعزيز مستويات الدخل ومساندة الفئات المستحقة، بما يسهم في مواجهة متطلبات الحياة اليومية، ويعزز الاستقرار الأسري والاجتماعي.

وأشار إلى أن حزمة الإجراءات تضمنت تقديم بدل إضافي بقيمة 500 ريال شهريا للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، وكذلك الفئات المستحقة من أسر المتوفين، إلى جانب تقديم دعم إضافي بالمبلغ نفسه للأسر المستفيدة من برنامج الضمان الاجتماعي، بما يعزز قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها المعيشية وتلبية احتياجاتها الأساسية.

وأضاف الماجد، أن أهمية هذه القرارات لا تقتصر على الدعم المالي المباشر، بل تمتد إلى تعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل وتحسين مستويات أجورها، حيث تشمل رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا للعامل السعودي في برنامج "نطاقات" إلى 5000 ريال شهريا بعد ستة أشهر من بدء الإجراء، ثم رفعه إلى 6000 ريال شهريا بعد 12 شهرا من تطبيق الزيادة الأولى.

ولفت إلى أن هذه الخطوة تمثل توجه نحو تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، وتحفيز المنشآت على استقطاب الكفاءات الوطنية، وتوفير فرص وظيفية أكثر استقرارا، بما يدعم جودة التوظيف ويرفع مستوى الدخل، وينعكس إيجابا على الاستقرار المعيشي للمواطنين.

كما أوضح أن تحديد الأول من يناير 2027 موعدا لبدء تطبيق تعديلات تعرفة خدمات الكهرباء والمياه يعكس أهمية التخطيط المسبق وإتاحة الوقت للاستعداد للتغيرات المرتبطة بتكاليف الخدمات، بالتزامن مع الإجراءات الداعمة للمواطنين، بما يساعد على تعزيز قدرتهم على إدارة التزاماتهم المالية والتكيف مع المتغيرات المعيشية.

وأكد الماجد، أن تكامل الدعم المباشر مع الإجراءات المتعلقة بالأجور وتعرفة الخدمات يعكس أهمية تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المواطنين والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وأن أثر هذه المبادرات يرتبط بقدرتها على تخفيف الأعباء عن الأسر، وتعزيز قدرتها الشرائية، ودعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في ظل رؤية السعودية 2030، كما أن هذه القرارات تجسد الاهتمام المستمر بالمواطن وتعزز التلاحم بين القيادة والشعب، داعيا الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء، وأن يواصل الوطن مسيرته نحو مزيد من التنمية والازدهار.

أكد الأستاذ - لؤي الصالح، أن القرارات الداعمة والتنموية التي أقرتها القيادة السعودية تعكس ما توليه من اهتمام مستمر بالمواطن، وحرص على تعزيز استقراره المعيشي وتوفير مقومات الحياة الكريمة له، كما أن هذه التوجهات تؤكد أن المواطن سيظل محور الاهتمام وغاية التنمية في المملكة.

وأعرب الصالح، عن خالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظهما الله، تقديرا لما يقدمانه من دعم واهتمام بأبناء الوطن، وحرص على تلبية احتياجاتهم وتعزيز استقرارهم، لا سيما في ظل الظروف الراهنة وما تفرضه من متطلبات معيشية واقتصادية.

وأوضح أن هذه القرارات تحمل أبعادا اجتماعية وتنموية مهمة، إذ تعكس الحرص على مساندة المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم، بما يعزز شعورهم بالاستقرار والطمأنينة، ويدعم قدرتهم على مواجهة متطلبات الحياة، في إطار مسيرة التنمية التي تشهدها المملكة، وأن يحفظ الله القيادة الرشيدة، ويديم على المملكة نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يبارك في جهودها، ويجزي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي

عهده الأمين خير الجزاء، مؤكدا اعتزازه بما تنعم به المملكة من أمن وازدهار، ومتمنيا للوطن دوام العزة والرفعة والتقدم.

أكد الإعلامي- صالح بن علي الزهراني أن القرارات الصادرة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تعكس توجه يضع المواطن في مقدمة الأولويات، ويحرص على تعزيز جودة حياته ومواكبة المتغيرات الاقتصادية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع.

وأوضح الزهراني، أن إقرار بدل شهري إضافي بقيمة 500 ريال للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والفئات المستحقة من أسر المتوفين، إلى جانب تقديم دعم شهري مماثل للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، يجسد الاهتمام بمختلف شرائح المجتمع، ويستهدف تخفيف الأعباء المعيشية وتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي، لا سيما في ظل التعديلات المرتقبة على تعرفة الكهرباء والمياه اعتبارًا من مطلع عام 2027.

وأشار إلى أن الآثار المتوقعة لهذه القرارات لا تقتصر على الدعم المباشر للأفراد والأسر، بل تمتد إلى جوانب اقتصادية متعددة، من خلال تعزيز القدرة الشرائية للمستفيدين، ودعم الإنفاق الاستهلاكي، وتنشيط حركة الأسواق المحلية وقطاعات التجزئة والخدمات، بما قد ينعكس إيجابا على منشآت القطاع الخاص ويسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي بمختلف مناطق المملكة.

وأضاف الزهراني أن رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كامًلا للعامل السعودي في برنامج "نطاقات" إلى 5000 ريال، ثم إلى 6000 ريال وفق المدد المحددة، يمثل خطوة مهمة في تطوير سوق العمل وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية، إذ يشجع المنشآت على تحسين مستويات الأجور واستقطاب الكفاءات السعودية، إلى جانب دعم الاستقرار الوظيفي ورفع الإنتاجية، بما يحقق منافع مستدامة للعاملين والمنشآت على المدى الطويل.

ولفت إلى أن أهمية هذه الإجراءات تكمن في تكامل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، فهي تجمع بين مساندة المواطنين وتحسين مستويات دخلهم، وتعزيز فرص التوظيف، ومواصلة تطوير سوق العمل، مع مراعاة المتغيرات المرتبطة بتكاليف الخدمات الأساسية، ويعزز هذا التكامل فرص تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات المعيشية للأسر ودعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأكد الزهراني أن نجاح هذه الإجراءات يرتبط بمدى انعكاسها على حياة المواطنين وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة والاستقرار الاجتماعي، مشيرا إلى أن دعم القوة الشرائية وتحسين الأجور يمثلان عنصرين مهمين في دعم النشاط الاقتصادي، متى اقترنا بكفاءة التنفيذ واستمرار تطوير بيئة العمل، وعلي مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز جودة الحياة، وتوفير بيئة داعمة للمواطنين والكوادر الوطنية، سائلا الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

أكد الدكتور - محمد بن أمير الشهاب، عضو اللجنة الوطنية للصادرات وعضو اللجنة الصناعية بغرفة الأحساء، أن التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، بناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن الإجراءات الداعمة للمواطنين، تحمل أبعاد اجتماعية وإنسانية تتجاوز قيمتها المالية، وتعكس اهتمام الدولة بمختلف شرائح المجتمع، وحرصها على تعزيز الاستقرار المعيشي وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين.

وأوضح الشهاب أن هذه التوجيهات تأتي ضمن منظومة متكاملة من الرعاية والدعم، تراعي احتياجات الأسر والتزاماتها المالية، وتسعى إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، خصوصا في ظل التغيرات المرتقبة في تكاليف الخدمات الأساسية، بما في ذلك تعديل تعرفة الكهرباء والمياه، وأن الدعم المالي المباشر يمثل أداة مهمة لمساندة الفئات المشمولة، ومساعدتها على التعامل مع متطلبات الحياة اليومية والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

وأضاف أن شمولية الإجراءات تتجلى في امتدادها إلى سوق العمل في القطاع الخاص، من خلال رفع الحد الأدنى للأجر اللازم لاحتساب العامل السعودي كاملًا ضمن نسب التوطين في برنامج "نطاقات"، على مرحلتين وصولا إلى 6000 ريال، وفق المدد المحددة، كما أن هذه الخطوة تستهدف تحسين مستويات الأجور، وتعزيز جاذبية الوظائف في القطاع الخاص، ودعم استدامة توظيف المواطنين، بما يسهم في رفع جودة فرص العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي، كما أن هذه التوجيهات تعكس تكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في السياسات الوطنية، من خلال الجمع بين دعم الفئات المستحقة ومواصلة تطوير سوق العمل، إلى جانب تشجيع ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة استخدام الموارد، وأن تحقيق التوازن بين المساندة المالية للمواطنين والمسؤولية في استهلاك الخدمات الأساسية يسهم في الحد من آثار التغيرات الاقتصادية على الحياة اليومية للأسر، ويعزز الاستفادة من الموارد المتاحة على نحو أكثر كفاءة واستدامة.

وأشار إلى أن أهمية هذه الإجراءات تكمن كذلك في ترجمة الاهتمام بالمواطن السعودي إلى خطوات عملية تستجيب لاحتياجاته، وتراعي اختلاف ظروف الفئات المستفيدة، بما يدعم الاستقرار الأسري والاجتماعي، ويعزز الثقة في السياسات الرامية إلى تحسين جودة الحياة ومواصلة التنمية الاقتصادية، كما أن هذه التوجيهات تجسد طبيعة العلاقة الراسخة بين القيادة والمواطنين، القائمة على الرعاية والاهتمام والمسؤولية والانتماء، وأن استمرار المبادرات الداعمة يعزز مسيرة التنمية الوطنية ويؤكد أهمية وضع احتياجات المواطن في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يؤكد الدكتور - هاني بن عبدا آل برغش أن التوجيهات الكريمة الصادرة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظهما ا، تجسد حرص القيادة السعودية على وضع المواطن في مقدمة أولويات التنمية، وتعكس نهج يقوم على تعزيز الاستقرار المعيشي للأسر، ومراعاة احتياجات مختلف الفئات، وتحقيق التوازن بين متطلبات التحول الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

وأوضح أن هذه التوجيهات تؤكد أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها، وأن المواطن السعودي يمثل الركيزة الأساسية في مسيرة البناء والتطوير، مشيرا إلى أن القرارات التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الاستقرار المالي للأسر تأتي امتدادًا لنهج الدولة في الاستجابة لاحتياجات المجتمع، واستباق التحديات التي قد تنعكس على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة.

وأضاف أن إقرار بدل إضافي شهري قدره 500 ريال للفئات المشمولة من الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، إلى جانب تقديم دعم مماثل للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، يمثل خطوة مهمة في تعزيز منظومة الدعم الاجتماعي، وتخفيف الأعباء المالية عن المستفيدين، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري ومواجهة متطلبات الحياة اليومية، وأن رفع الحد الأدنى للأجر اللازم لاحتساب المواطن كاملا في برنامج "نطاقات" تدريجيا إلى 5000 ريال ثم 6000 ريال، يعكس الاهتمام بتحسين الأجور في القطاع الخاص، وتعزيز فرص الاستقرار الوظيفي، ودعم مشاركة المواطنين في سوق العمل.

وأشار آل برغش، إلى أن أهمية هذه الإجراءات تتضاعف في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات وتغيرات متسارعة، وما يصاحبها من ضغوط على تكاليف المعيشة في العديد من المجتمعات، الأمر الذي يجعل دعم الأسر وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها من القضايا المهمة التي تتطلب سياسات متوازنة تجمع بين الإصلاح الاقتصادي والرعاية الاجتماعية.

ولفت إلى أن تزامن هذه القرارات مع الإعلان عن تعديلات تعرفة الكهرباء والمياه المقرر تطبيقها مطلع عام 2027م، يبرز أهمية مراعاة الأبعاد الاجتماعية عند تنفيذ الإجراءات الاقتصادية، مؤكدا أن نجاح برامج الإصلاح لا يرتبط بتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية فحسب، بل يتطلب كذلك تعزيز قدرة المواطنين على التكيف مع المتغيرات، والحفاظ على استقرار الأسر، وضمان استفادتها من ثمار التنمية، كما أن هذا التوجه يعكس أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تسير خطط التطوير جنبا إلى جنب مع التدابير التي تراعي احتياجات المواطنين، وتدعم الفئات المستحقة، وتعمل على تعزيز الاستقرار المعيشي. فالتنمية المستدامة، بحسب رؤيته، لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية أو حجم المشروعات والإنجازات، وإنما تشمل أيضا مستوى جودة الحياة، ومدى قدرة الأسر على مواجهة الالتزامات اليومية، وتوافر الفرص التي تساعد المواطنين على تحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية.

وأكد آل برغش، أن التحولات التي تشهدها المملكة في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030 تتطلب مواصلة العمل على تحقيق التوازن بين الطموح الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، بما يضمن استدامة النمو وتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، وتهيئة الظروف المناسبة أمامهم للاستفادة من الفرص التي تتيحها مسيرة التنمية، وأن الاهتمام باستقرار الأسرة السعودية يمثل عنصر مهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات، ومواصلة الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية.

وشدد على أن التوجيهات الملكية تحمل دلالات تتجاوز الدعم المالي المباشر، إذ تعكس اهتمامًا باستقرار المواطن واحتياجاته، وتؤكد استمرار العناية بالفئات المستفيدة من برامج الدعم، إلى جانب الاهتمام بتحسين مستويات الأجور وتعزيز فرص العمل، كما تجسد، وفقا لرؤيته، امتدادًا لنهج الدولة في تعزيز الترابط بين القيادة والمجتمع، وترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات وتحقيق التنمية، وما تشهده المملكة من تطور اقتصادي وتنموي يكتسب أهمية أكبر عندما يقترن بتحسين جودة حياة المواطن وتعزيز استقرار أسرته، مشيرا إلى أن الاستثمار في الإنسان يظل أحد أهم مقومات التنمية المستدامة، وأن القرارات الداعمة للمواطنين تمثل ركيزة لتعزيز الثقة والاستقرار المجتمعي، كما دعا بأن يحفظ ا خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة أمنها واستقرارها وازدهارها، وأن تظل رعاية المواطن وتحسين مستوى معيشته في صميم مسيرة التنمية الوطنية.

أكد - علي بن عبدالكريم الغدير، مستشار تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أن القرارات المعلنة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تجمع بين دعم دخول المواطنين، وتحسين الأجور، ومراعاة المتغيرات المعيشية والاقتصادية، مشيرا إلى أن أهميتها تتجاوز أثرها المالي

المباشر، لارتباطها الوثيق باستقرار الأسر، وتطور سوق العمل، واستدامة نمو المنشآت وبيئة الأعمال.

وأوضح الغدير أن القرارات تشمل إقرار بدل إضافي بقيمة 500 ريال شهريا للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والفئات المستحقة من أسر المتوفين، إلى جانب تقديم دعم شهري بالقيمة نفسها للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي. كما تتضمن رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا في برنامج "نطاقات" إلى 5000 ريال بعد ستة أشهر من بدء الإجراء، ثم إلى 6000 ريال بعد اثني عشر شهرا من تطبيق الزيادة الأولى، فضلا عن بدء تطبيق تعديلات تعرفة الكهرباء والمياه اعتبارا من الأول من يناير 2027م.

وأشار إلى أن قراءة هذه القرارات من منظور اقتصادي تتطلب النظر إلى انعكاساتها المتداخلة على القدرة الشرائية للأسر، وجودة الوظائف، وكفاءة المنشآت، مؤكدًا أن الدعم المالي المباشر يمكن أن يسهم في مساعدة المستفيدين على تغطية جانب من التزاماتهم الشهرية، ويمنحهم مساحة أكبر لإدارة نفقاتهم، خصوصا في ظل تعدد متطلبات المعيشة، وقد ينعكس ذلك على حركة الاستهلاك المحلي، وإن كان حجم هذا الأثر يرتبط بعوامل عدة، من بينها مستويات الأسعار، وحجم الالتزامات المالية للأسر، وطبيعة توجيه الدخل الإضافي.

وأضاف أن أهمية الدعم لا تقتصر على تخفيف الأعباء الآنية، بل تمتد إلى تعزيز الاستقرار المالي للأسر، بما يساعدها على التخطيط بصورة أفضل لاحتياجاتها الأساسية، وفي المقابل، فإن تحقيق تحسن مستدام في مستوى المعيشة يتطلب استمرار الجهود الرامية إلى تنمية الدخول، وتطوير فرص العمل، ورفع كفاءة الإنفاق، بما يضمن تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي طويل الأمد.

وفيما يتعلق برفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا في برنامج "نطاقات"، أوضح الغدير أن هذه الخطوة تمثل جانب مهم من سياسات سوق العمل، لما يمكن أن تحققه من دعم لأجور المواطنين وتعزيز فرص التوطين، لكنه شدد على أن تقييم نجاحها لا ينبغي أن يعتمد على ارتفاع الأجور وحده، بل يجب أن يشمل مدى إسهامها في تحسين الاستقرار الوظيفي، ورفع الإنتاجية، وتطوير المهارات، وتوفير فرص مهنية تتيح للعاملين النمو والتقدم داخل منشآتهم.

وأكد أن الأجر الأفضل يحقق أثرا أكثر استدامة عندما يرتبط بزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الأداء، إلى جانب توفير بيئة عمل تساعد الموظف على تطوير قدراته واكتساب مهارات جديدة، والمطلوب هو تحقيق معادلة متوازنة تضمن تحسين دخل المواطن من جهة، وتعزز قدرة المنشآت على الاستمرار والتوسع من جهة

أخرى، بما يدعم تنافسية الاقتصاد ويزيد قدرته على توليد فرص عمل جديدة.

ولفت الغدير إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تستحق اهتمام خاص في هذا السياق، نظرا لدورها في تنشيط الاقتصاد، وتوفير الوظائف، وتوسيع قاعدة النشاط الإنتاجي والخدمي، فهذه المنشآت تحتاج إلى التكيف مع متطلبات الأجور الجديدة، مع المحافظة على قدرتها التشغيلية والمالية، وتجنب التأثير السلبي في خططها التوسعية أو قدرتها على استحداث وظائف إضافية.

وأوضح أن تحقيق هذا التوازن يتطلب من المنشآت العمل على تطوير كفاءتها الإدارية والتقنية، وتحسين إجراءات التشغيل، والاستفادة من الحلول الرقمية التي تساعد على تقليل الهدر ورفع الإنتاجية، كما يتطلب تعزيز قدرات أصحاب المنشآت في التخطيط المالي وإدارة الموارد، بحيث تكون زيادة تكاليف العمل، عند حدوثها، جزء من عملية تطوير شاملة تستهدف تحسين الأداء وزيادة القيمة التي تقدمها المنشأة للسوق.

وأضاف أن التركيز على الإنتاجية يمثل خيارا أكثر استدامة من الاقتصار على خفض التكاليف، لأن قدرة المنشأة على النمو لا تتحدد بحجم نفقاتها وحده، وإنما بمدى كفاءتها في استخدام مواردها، وجودة خدماتها ومنتجاتها، وقدرتها على المنافسة والوصول إلى أسواق جديدة، ومن هنا، فإن مساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التطوير والتحديث تمثل عنصر مهم في تعزيز استفادتها من التحولات الاقتصادية، وتساعدها على المواءمة بين الالتزامات التشغيلية ومتطلبات النمو.

وفيما يتعلق بتعديلات تعرفة الكهرباء والمياه المقرر بدء تطبيقها في الأول من يناير 2027م، أكد الغدير أهمية الاستعداد المبكر لهذه التغييرات، سواء على مستوى الأسر أو المنشآت، مشيرا إلى أن وضوح تفاصيل التعرفة وآليات تطبيقها يساعد على وضع خطط مالية أكثر دقة، ويمنح المستفيدين وقت كافي لمراجعة نفقاتهم وتحديد أولوياتهم، كما أن التخطيط المبكر لاستهلاك الطاقة والمياه وإدارة تكاليفهما يمكن أن يساعد المنشآت على تحسين كفاءة التشغيل، كما يمنح الأسر فرصة لمراجعة ميزانياتها الشهرية والاستعداد لأي تغيرات في المصروفات، وأن توفير المعلومات الواضحة بشأن آليات التطبيق يمثل عاملًا مهمًا في مساعدة المستفيدين على التكيف مع المتغيرات، والحد من المفاجآت التي قد تؤثر في موازناتهم المالية.

وشدد على ضرورة النظر إلى هذه القرارات ضمن منظومة اقتصادية متكاملة، بحيث يؤدي الدعم المباشر دور في تخفيف الأعباء الحالية، بينما تتولى سياسات سوق العمل والتطوير الإنتاجي تعزيز فرص تحسين

الدخل على المدى الطويل، كما أن قدرة الاقتصاد على تحقيق قيمة مضافة مستدامة تعتمد على تكامل الأدوار بين العاملين والمنشآت والجهات المعنية بتطوير بيئة الأعمال، بما يحقق مصالح المواطنين ويدعم نمو النشاط الاقتصادي، كما أن نجاح السياسات الاقتصادية لا يقاس بحجم الدعم المالي وحده، بل بمدى انعكاسها على مستوى معيشة المواطنين، وجودة الوظائف، واستقرار الأسر، وقدرة المنشآت على النمو وتوفير فرص عمل مستدامة.

أكد الإعلامي - محمد بن هضبان المري أن قيمة القرارات التي تمس حياة المواطنين لا تقتصر على أرقامها ومبالغها المالية، وإنما تتجلى أيضا في رسائلها الاجتماعية، وما تمنحه للأسر من شعور بالاهتمام والاستقرار، وما تحققه من أثر ملموس في تفاصيل الحياة اليومية، فالدعم لا يرتبط فقط بما يحصل عليه الفرد من مبالغ إضافية، بل بمدى إسهامها في تلبية احتياجاته وتعزيز قدرته على مواجهة الالتزامات المعيشية والتخطيط لمستقبله.

وأوضح المري أن القرارات المعلنة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تؤكد أهمية تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات المجتمع، بما يضمن أن تواكب مسيرة التطوير تطلعات المواطنين وظروفهم المعيشية.

وأشار إلى أن تخصيص بدل إضافي بقيمة 500 ريال شهريا للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والفئات المستحقة من أسر المتوفين، إلى جانب تقديم دعم شهري بالقيمة نفسها للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، يحمل دلالات اجتماعية مهمة، تتمثل في مساندة شرائح متعددة من المجتمع، ومراعاة احتياجات الأسر التي تواجه التزامات مالية متزايدة.

وأضاف أن قيمة هذه المبالغ ينبغي ألا تقاس بحجمها المالي وحده، بل بما يمكن أن تحققه من فارق في حياة المستفيدين؛ فقد تسهم في توفير احتياج أساسي، أو سداد جزء من فاتورة شهرية، أو مواجهة مصروف طارئ، أو تخفيف بعض الأعباء التي تثقل ميزانية الأسرة، ومن هنا، كما أن الأثر الاجتماعي للدعم يرتبط بمدى وصوله إلى مستحقيه، وقدرته على تلبية جانب من احتياجاتهم الفعلية، وتعزيز شعورهم بالاستقرار في مواجهة متطلبات الحياة.

وأكد المري أن هذه القرارات تكتسب أهمية إضافية في ظل تعدد الالتزامات الأسرية وتغير تكاليف المعيشة، مشيرا إلى أن استقرار الأسرة يمثل عنصر أساسي في استقرار المجتمع، وأن السياسات الداعمة

للمواطنين تزداد فاعليتها عندما تنعكس بصورة واضحة على حياتهم اليومية، وتساعدهم على ترتيب أولويات الإنفاق وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفيما يتعلق بسوق العمل، أوضح أن رفع الحد الأدنى لأجر المواطن السعودي المحتسب كامًلا في برنامج "نطاقات" إلى 5000 ريال، ثم إلى 6000 ريال وفق المدد المعلنة، يعكس الاهتمام بتحسين الأجور وتعزيز قيمة العمل الوطني، ويدعم التوجه نحو زيادة جاذبية الوظائف في القطاع الخاص، كما أن تحسين مستويات الأجور يمثل عنصر مهم من الاستقرار الوظيفي، لما له من ارتباط بقدرة الموظف على الوفاء بالتزاماته، وتحقيق التوازن بين دخله واحتياجاته المعيشية.

وشدد على أهمية مراعاة التوازن بين مصلحة الموظف وقدرة المنشآت على التكيف مع متطلبات الأجور الجديدة، بما يسهم في تحقيق استفادة مستدامة للعاملين، ويحافظ في الوقت نفسه على قدرة القطاع الخاص على الاستمرار والتوسع وتوفير فرص وظيفية مستقرة.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب متابعة أثر هذه الإجراءات على أرض الواقع، والتأكد من انعكاسها إيجابا على جودة الوظائف واستقرار العاملين، بما يجعل تحسين الدخل جزء من مسار أوسع يستهدف تعزيز جودة الحياة، وتوسيع الفرص المهنية أمام المواطنين، ودعم مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.

وتطرق المري إلى تعديلات تعرفة الكهرباء والمياه المقرر تطبيقها اعتبارا من الأول من يناير 2027م، مؤكدا أهمية وضوح آليات التطبيق وتوفير المعلومات الكافية للمواطنين بشأن تفاصيلها، حتى تتمكن الأسر من التخطيط لالتزاماتها المالية والاستعداد لأي تغيرات في نفقاتها، وأن المعرفة المسبقة بالتفاصيل تساعد على إدارة الميزانية المنزلية بصورة أفضل، وتمنح الأسر فرصة لمراجعة مصروفاتها وترتيب أولوياتها وفق احتياجاتها الفعلية.

ولفت إلى أن ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه وتعزيز الوعي بأساليب الاستخدام الكفء يمثلان جانبًا مهمًا في إدارة النفقات المنزلية، مشيرا إلى أن التوعية لا تقل أهمية عن معرفة تفاصيل التعرفة، لأنها تساعد الأسر على تبني ممارسات تسهم في الحد من الهدر وتحسين كفاءة الاستهلاك، مع مراعاة احتياجات أفراد الأسرة وظروفهم المختلفة.

وأكد المري أن نجاح القرارات الاقتصادية والاجتماعية لا يتحقق بمجرد الإعلان عنها، بل يتضح من خلال نتائجها العملية ومدى انعكاسها على حياة المواطنين. فالمواطن يتطلع إلى أن يلمس أثر هذه الإجراءات

في ميزانية أسرته، واستقراره الوظيفي، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وبناء خططه المستقبلية بثقة أكبر. ولذلك، فإن وضوح القرارات، وحسن تنفيذها، ووصول المنافع إلى الفئات المستهدفة، ومتابعة نتائجها، تمثل عناصر أساسية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأضاف أن المتابعة المستمرة تتيح رصد التحديات التي قد تظهر أثناء التطبيق، وتساعد على تقييم مدى فاعلية الإجراءات في تلبية الاحتياجات التي وضعت من أجلها، بما يعزز الثقة في السياسات الداعمة ويضمن ارتباطها بالواقع المعيشي للمستفيدين. كما أن قياس الأثر لا ينبغي أن يقتصر على المؤشرات المالية، بل يجب أن يشمل ما تحققه القرارات من تحسن في الاستقرار الأسري والوظيفي، ومدى قدرتها على تخفيف الأعباء وتعزيز جودة الحياة، كما أن التنمية الحقيقية هي التي يشعر الإنسان بنتائجها في منزله وعمله ومستقبل أبنائه، وأن المواطن ليس مجرد مستفيد من القرارات، بل هو محور التنمية وغايتها، كما أن كل خطوة تسهم في تعزيز استقراره وتحسين جودة حياته تمثل استثمارا في المجتمع والوطن، وأن التكامل بين الدعم الاجتماعي والمسؤولية الاقتصادية يظل ضروريا لتحقيق نتائج مستدامة تتوافق مع تطلعات المواطنين نحو مستقبل أكثر استقرارا.

أكد الدكتور - احمد بن حمد البوعلي، رئيس مجلس جمعية قبس للقرآن والسنة والخطابة، أن العناية بالمواطن ورفاهه واستقراره تمثل أحد المرتكزات الأساسية لمسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية، كما أن القرارات والإجراءات الأخيرة الصادرة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تجسد الاهتمام المستمر باحتياجات المواطنين، والحرص على تعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي لمختلف فئات المجتمع.

وأوضح البوعلي أن هذه القرارات تأتي في إطار نهج متواصل تتبناه المملكة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمعيشية، من خلال إجراءات تراعي ظروف المواطنين، وتدعم استقرار الأسرة السعودية، وتمنح أفراد المجتمع مزيدا من الاطمئنان تجاه المرحلة المقبلة، وأن أهمية هذه الخطوات لا تقتصر على جوانبها المالية المباشرة، بل تمتد إلى ما تحمله من دلالات اجتماعية وإنسانية تؤكد أن المواطن حاضر في صميم السياسات التنموية، وأن احتياجاته تمثل عنصر أساسي في رسم مسارات التطوير والإصلاح.

وأشار إلى أن قراءة هذه القرارات ينبغي أن تتم في سياقها الأشمل، باعتبارها امتدادًا للاهتمام بالإنسان السعودي، وحرصا على مواصلة برامج التنمية بالتوازي مع تعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، كما أن الإجراءات الداعمة للمواطن تحمل رسالة واضحة مفادها أن احتياجات المجتمع جزء

لا يتجزأ من مسيرة العمل الوطني، وأن التعامل مع التحديات المعيشية يأتي ضمن منظومة متكاملة تستهدف تعزيز الاستقرار، وتمكين المواطنين، وتوفير الظروف المناسبة أمامهم للمشاركة الفاعلة في التنمية، وأن الاهتمام بالإنسان لا ينفصل عن الطموحات الاقتصادية للمملكة، بل يمثل أحد العوامل المهمة لتحقيقها، إذ إن استقرار المواطن وقدرته على التخطيط لمستقبله يشكلان أساسا لمجتمع أكثر تماسكا وقدرة على مواكبة التحولات.

ولفت إلى أن المرحلة الحالية تبرز أهمية التكامل بين القرارات الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية واستدامتها، وبين المحافظة على المكتسبات التي تمس حياة المواطنين، وأن مواصلة الإصلاح والتطوير تتطلب استحضار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية عند التعامل مع المتغيرات، بحيث تتكامل الأهداف الاقتصادية مع الجهود الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز جودة الحياة، كما أن السياسات التنموية الأكثر تأثيرا هي التي تجمع بين التخطيط للمستقبل والاستجابة للاحتياجات القائمة، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة دون إغفال دور الأسرة والمجتمع في هذه المسيرة، فكلما ارتبطت خطط التطوير باحتياجات المواطنين الفعلية، ازدادت فرص تحقيق أثر إيجابي ملموس، وتعززت قدرة المجتمع على الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي والمشروعات الوطنية.

وأكد البوعلي أن القرارات والإجراءات الداعمة للمواطن تعكس معنى أوسع من تفاصيلها، إذ تجدد التأكيد على أن المواطن شريك أساسي في مسيرة الوطن، وأن الاستثمار في استقراره وتمكينه يمثل استثمارا في مستقبل المملكة، كما أن بناء مستقبل أكثر ازدهارا لا يتحقق بالإنجازات الاقتصادية وحدها، بل يحتاج إلى مجتمع يتمتع بالاستقرار، وأسر قادرة على تلبية احتياجاتها، وأفراد تتوافر أمامهم الفرص التي تساعدهم على تطوير قدراتهم والإسهام في التنمية.

وأشار إلى أن ما تشهده المملكة من مسيرة تنموية متواصلة يعكس طموح وطني كبير وإرادة مستمرة لمواصلة التطوير وتحقيق مستهدفات المستقبل، مؤكدا أهمية استمرار التوازن بين التوسع في المشروعات والبرامج التنموية وبين تعزيز الجوانب الاجتماعية التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، كما أن هذا التكامل يسهم في ترسيخ التنمية الشاملة، ويعزز قدرة المجتمع على التعامل مع المتغيرات، ويحافظ على تماسكه واستقراره، كما أن المواطن سيظل محور أساسي في خطط التنمية ومستهدفاتها، وأن تعزيز رفاهه واستقراره وتحسين جودة حياته تمثل أهدافا ترتبط بمستقبل الوطن وازدهاره، كما أعرب عن تقديره لما تبذله القيادة السعودية من جهود لتعزيز أمن المملكة واستقرارها ومواصلة مسيرتها التنموية، داعيا الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يوفق قيادتها لكل ما فيه خير الوطن والمواطن.

أكد - حسين بن علي الملا أن التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تجسد حرص القيادة الرشيدة على تعزيز الاستقرار المعيشي للمواطنين، وتخفيف الأعباء عن الأسر، وتحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي وأهداف الحماية الاجتماعية.

وأوضح الملا أن هذه القرارات تعكس اهتمام القيادة باحتياجات المواطنين، من خلال تقديم الدعم للفئات المستحقة، وتعزيز الأمان الوظيفي، والعمل على رفع مستوى الأجور في القطاع الخاص، بما يسهم في تحسين جودة الحياة، ودعم الاستقرار الأسري، ومساعدة المواطنين على مواجهة المتطلبات المعيشية بصورة أكثر استقرارا.

وأشار إلى أن أهمية هذه التوجهات تكمن في شمولها جوانب متعددة تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، إذ تجمع بين مساندة الفئات المستفيدة من الدعم، وتعزيز فرص تحسين الدخل، والاهتمام باستقرار العاملين في القطاع الخاص، كما تعكس حرصًا على مواصلة مسيرة التنمية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بما يعزز قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها، ويدعم تماسك المجتمع واستقراره، كما أن تحقيق الأثر المرجو من هذه القرارات يتطلب تكامل جهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص، من خلال العمل المشترك على تهيئة بيئة مناسبة لتنفيذ التوجهات، وتعزيز كفاءة البرامج الداعمة، وضمان وصول منافعها إلى الفئات المستهدفة، كما أن التعاون بين مختلف القطاعات يمثل ركيزة مهمة لتعظيم النتائج الإيجابية لهذه الإجراءات، وتحقيق أهدافها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وشدد الملا على أن تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار المعيشي يتطلبان استمرار التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يدعم مصالح المواطنين، ويعزز استدامة التنمية، ويتيح للقطاع الخاص مواصلة دوره في توفير فرص العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي. وأوضح أن نجاح هذه الجهود يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين دعم المواطن وتمكين المنشآت، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية على المدى الطويل.

أكدت - أمل بنت مطلق الحربي، الكاتبة والباحثة التربوية، أن القرارات التي تمس دخل الأسرة وتفاصيل حياتها اليومية لا تقاس أهميتها بالأرقام وحدها، بل بما تمنحه للمواطنين من طمأنينة، وما توفره لهم من قدرة على ترتيب شؤونهم المالية والتعامل مع المتغيرات المعيشية.

وأوضحت أن التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بناء على

ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن الإجراءات الداعمة للمواطنين بالتزامن مع تعديل تعرفة استهلاك الكهرباء والمياه المقرر بدء تطبيقه في الأول من يناير 2027م، تعكس أهمية الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات الأسر.

وأشارت الحربي إلى أن الإجراءات تتضمن زيادة بدل شهري قدره 500 ريال للموظفين المدنيين والعسكريين المشمولين، والمتقاعدين، وأفراد عائلة المشترك أو المتقاعد المتوفى الخاضع لنظام التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى تقديم دعم شهري بالقيمة نفسها للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، وفق الضوابط والآليات المنظمة، وأن أهمية هذه الخطوة تكمن في ارتباطها المباشر بالاحتياجات اليومية للمستفيدين، وأن فواتير الخدمات الأساسية تمثل جزء ثابت من النفقات الشهرية للأسر.

وأضافت أن وضوح تفاصيل الدعم، ومعرفة المستفيدين بمواعيد صرفه وآليات استحقاقه، يسهمان في مساعدتهم على التخطيط المالي بصورة أفضل، وتحديد أولويات الإنفاق، والتعامل مع الالتزامات الشهرية بقدر أكبر من التنظيم، فالدعم لا يقتصر أثره على قيمته المالية، وإنما يمتد إلى ما يتيحه للأسرة من مساحة إضافية لإدارة ميزانيتها ومواجهة احتياجاتها، وهو ما يجعل وضوح الإجراءات وسهولة الوصول إلى المعلومات عنصرين مهمين في تحقيق الأثر المرجو منها.

وفيما يتعلق بسوق العمل، أوضحت الحربي أن رفع الحد الأدنى للأجر اللازم لاحتساب العامل السعودي كاملا في نسب التوطين ضمن برنامج "نطاقات" إلى 5000 ريال بعد ستة أشهر من بدء الإجراء، ثم إلى 6000 ريال بعد اثني عشر شهرا من تطبيق الزيادة الأولى، يمثل خطوة تستحق الاهتمام في سياق تحسين الأجور وتعزيز استقرار توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

وشددت على أهمية توضيح طبيعة هذا الإجراء للمواطنين والعاملين، مشيرة إلى أن الأرقام المعلنة تتعلق باحتساب العامل السعودي كاملا ضمن نسب التوطين في برنامج "نطاقات"، ولا تعني بالضرورة زيادة تلقائية وموحدة لجميع رواتب العاملين في القطاع الخاص، وأن نشر المعلومات الدقيقة بشأن هذه التفاصيل يساعد على بناء فهم صحيح للقرار، ويحد من الالتباس في تفسير آثاره على الموظفين والمنشآت.

وأكدت أن تحسين الأجور وتعزيز الاستقرار الوظيفي يرتبطان كذلك بتهيئة بيئة عمل مناسبة، وتطوير المهارات، وتوفير فرص مهنية تساعد المواطنين على الاستمرار والتقدم في مساراتهم الوظيفية، كما أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب وضوح المتطلبات أمام المنشآت، بما يساعدها على التكيف مع التغييرات وتحقيق التوازن بين تحسين أوضاع العاملين والمحافظة على استدامة فرص العمل.

ومن واقع اهتمامها بالعمل التربوي، لفتت الحربي إلى أن استقرار الأسرة ينعكس على جوانب متعددة من حياة الأبناء، إذ إن تخفيف الضغوط المعيشية يمكن أن يمنح الأسرة مساحة أكبر للاهتمام بالتعليم والصحة وجودة الحياة، وأن البيئة الأسرية المستقرة تساعد على توفير الظروف المناسبة لمتابعة الأبناء دراسيا، والاهتمام باحتياجاتهم التربوية، وتعزيز قدرتهم على التعلم والنمو في أجواء أكثر توازنا.

وأضافت أن الاهتمام باستقرار الأسرة لا ينفصل عن الاهتمام بمستقبل الأجيال، فالأعباء المعيشية قد تؤثر في أولويات الأسرة وقدرتها على تنظيم وقتها ومواردها، ولذلك فإن أي إجراءات تسهم في تعزيز الاستقرار ينبغي أن تتكامل مع جهود التوعية والتثقيف التي تساعد الأسر على إدارة احتياجاتها والاستفادة من الموارد المتاحة بكفاءة.

وفيما يخص تعديلات تعرفة الكهرباء والمياه المقرر تطبيقها مطلع عام 2027م، أكدت الحربي أهمية أن تصاحبها معلومات مبسطة وواضحة تصل إلى مختلف فئات المجتمع، مع نشر تفاصيل التعرفة الجديدة وأمثلة عملية تساعد الأسر على فهم آليات التطبيق وتقدير أثرها على مصروفاتها، وأن توفير المعلومات في وقت مناسب يمنح المواطنين فرصة للاستعداد، ومراجعة ميزانياتهم، واتخاذ قرارات أكثر وعيا بشأن نفقاتهم المنزلية.

كما شددت على أهمية تعزيز الوعي بترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتوضيح الممارسات التي تساعد على الحد من الهدر وتحسين كفاءة الاستخدام، بما يدعم قدرة الأسر على إدارة مصروفاتها بصورة أفضل. وأوضحت أن التوعية الفاعلة لا تقتصر على إعلان القرارات، بل تشمل شرحها بلغة واضحة، والإجابة عن استفسارات المستفيدين، وتقديم إرشادات عملية تراعي اختلاف احتياجات الأسر وظروفها.

أكد - حجي طاهر النجيدي، عضو مجلس المنطقة الشرقية، أن ما توليه القيادة الرشيدة من عناية واهتمام بالمواطن السعودي، وما تتخذه الدولة من قرارات ومبادرات تستهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي، يجسد نهجًا راسخًا يضع الإنسان في قلب التنمية ويجعل توفير مقومات

الحياة الكريمة أحد أهدافها الأساسية.

وأوضح النجيدي أن القرارات الأخيرة، التي تضمنت دعما شهريا بمبلغ 500 ريال للفئات المشمولة من الموظفين والمتقاعدين، إلى جانب تقديم دعم مماثل للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، تعكس الاهتمام بمختلف شرائح المجتمع ومراعاة احتياجاتها المعيشية، كما أن رفع الحد الأدنى للأجر المحتسب كاملا في برنامج "نطاقات" إلى 5,000 ريال، ثم إلى 6,000 ريال وفق المدد المحددة، يمثل خطوة تستهدف تعزيز الاستقرار الوظيفي وتحسين أوضاع العاملين المشمولين بالقرار، بما يدعم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المعيشية والأسرية.

وأشار إلى أن أهمية هذه القرارات لا تقتصر على ما توفره من دعم مباشر، بل تمتد إلى ما تحمله من دلالات اجتماعية وتنموية، إذ تسهم الإجراءات التي تستهدف تحسين دخل الفئات المشمولة وتعزيز فرص العمل في دعم الاستقرار الأسري، وتمنح المواطنين قدرة أكبر على التخطيط لمتطلباتهم واحتياجاتهم اليومية، بما ينعكس على جودة الحياة بصورة عامة.

وشدد على أن تكامل المبادرات الاقتصادية والاجتماعية يمثل أهمية كبيرة في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات المواطنين، مؤكدا أن أثر القرارات الداعمة يتعزز من خلال وضوح آليات تطبيقها، ووصول الدعم إلى الفئات المستحقة، وتعريف المستفيدين بشروط الاستحقاق والضوابط المنظمة لكل إجراء، بما يساعد على تحقيق أهدافها وتعظيم الاستفادة منها.

واختتم النجيدي بالتأكيد على الاعتزاز بالقيادة والوطن، وضرورة أن يكون الجميع شركاء فاعلين في مسيرة التنمية من خلال العمل المسؤول، وتعزيز التلاحم الوطني، والمحافظة على المكتسبات التي تحققت في مختلف المجالات، كما أعرب عن تمنياته بأن يحفظ الله خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء، وأن يوفق قيادتها لكل ما فيه خير الوطن والمواطن.

أشاد معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشيخ الدكتور - عبدالرحمن بن عبدالله السند، بتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن

اتخاذ عدد من الإجراءات الداعمة للمواطنين، بالتزامن مع إعلان شركة السعودية للطاقة وشركة المياه الوطنية تعديلات على تعريفتي الاستهلاك.

وأكد الشيخ السند أن هذه الإجراءات الكريمة تجسد حرص القيادة الرشيدة على رعاية المواطنين، وتخفيف الأعباء عنهم، وتوفير مقومات الاستقرار المعيشي، بما يعكس اهتمام الدولة باحتياجات المواطنين ومراعاة ظروفهم، وحرصها على تعزيز جودة الحياة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والاحتياجات اليومية للأسر.

وأضاف أن المبادرات الداعمة تحمل أبعادًا اجتماعية وإنسانية تتجاوز الدعم المباشر، إذ تعبر عن الاهتمام باستقرار الأسرة وتخفيف الأعباء المرتبطة بمتطلبات الحياة، كما تؤكد أهمية التكامل بين القرارات والإجراءات التي تستهدف مساندة المواطنين، وتعزيز قدرتهم على مواجهة الالتزامات المعيشية، في إطار من المسؤولية والاهتمام بمصالح المجتمع.

وأشار الشيخ السند إلى أن روح التكافل والرعاية تمثل إحدى القيم التي يقوم عليها المجتمع السعودي، وتبرز من خلال المبادرات التي تستهدف دعم المواطنين والاهتمام بأوضاعهم، مؤكدًا أن المواطن حاضر دائما في اهتمامات القيادة الرشيدة، وأن رعاية مصالحه وتعزيز استقراره يشكلان جانبا أساسيا من توجهات الدولة في مختلف المجالات، يحفظ الله خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار ورغد العيش، وأن يجزي القيادة خير الجزاء على ما تقدمه من جهود لخدمة الوطن والمواطن.

أكد الدكتور - محمد بن عبدالعزيز العيد، رئيس مجلس إدارة جمعية سند للمسؤولية الاجتماعية، أن التوجيهات الكريمة والقرارات الداعمة للمواطنين تعكس حرص القيادة الرشيدة على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير مقومات الحياة الكريمة لمختلف فئات المجتمع، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات تجسد الاهتمام بالمواطن السعودي وتؤكد مكانته المحورية في السياسات التنموية للدولة.

ورفع العيد، باسمه ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة جمعية سند للمسؤولية الاجتماعية ومنسوبيها والمستفيدين من خدماتها، أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تقديرًا للتوجيهات والقرارات التي تستهدف دعم المواطنين وتعزيز

استقرارهم المعيشي، مؤكدا اعتزاز الجمعية بما تحمله هذه الإجراءات من دلالات على استمرار الاهتمام باحتياجات المجتمع ومساندة الأسر.

وأوضح أن التوجيهات المتعلقة بصرف البدل الإضافي للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وأسر المتوفين، إلى جانب الدعم المباشر المخصص للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، تعكس شمولية الرعاية التي تحظى بها فئات المجتمع، وحرص القيادة على تعزيز الحماية الاجتماعية ومساندة المستفيدين في مواجهة متطلبات الحياة، وأن مثل هذه الإجراءات تمثل جانب مهم من الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار الأسري، وتوفير بيئة تساعد المواطنين على الوفاء بالتزاماتهم المعيشية بصورة أكثر طمأنينة.

وأضاف أن مراعاة التدرج في تطبيق تعديلات تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه تمثل جانبا مهما في تنظيم الإجراءات المرتبطة بالخدمات الأساسية، إذ تمنح المواطنين والقطاعات المختلفة مساحة زمنية للتكيف مع التغييرات والتخطيط لالتزاماتهم المستقبلية، وأن وضوح القرارات ومواعيد تطبيقها يساعدان الأسر والمنشآت على ترتيب أولويات الإنفاق وإدارة الموارد، بما يعزز القدرة على التكيف مع المتغيرات المعيشية والاقتصادية.

وشدد رئيس مجلس إدارة جمعية سند للمسؤولية الاجتماعية على أن تعزيز الاستقرار الاجتماعي لا يتحقق من خلال الإجراءات الحكومية وحدها، بل يتطلب أيضًا تكامل الأدوار بين الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع غير الربحي، بما يضمن وصول الخدمات والمبادرات إلى المستفيدين وتحقيق أثر اجتماعي مستدام. وأكد أن الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية تؤدي دور مهم في مساندة الأسر، وتحديد احتياجات الفئات المستفيدة، وتطوير المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وأكد العيد أن جمعية سند للمسؤولية الاجتماعية تواصل التزامها بأداء دورها التنموي والاجتماعي، والعمل على تكامل جهودها مع التوجهات الحكومية، بما يعزز أثر المسؤولية الاجتماعية ويدعم الأسر والمجتمع، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة العمل بروح الشراكة والتعاون، وتوجيه الإمكانات والبرامج نحو المبادرات التي تلبي الاحتياجات الفعلية للمستفيدين وتدعم استقرارهم، داعيا الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والأمان والرخاء والاستقرار، وأن يوفق الجميع لمواصلة العمل من أجل رفعة الوطن وتعزيز مكتسباته التنموية والاجتماعية.

أكد الدكتور - منصور الجبران، أن القرارات والإجراءات الداعمة للمواطنين تعكس اهتمام القيادة الرشيدة بتعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي، وحرصها على توفير الظروف التي تساعد الأسر على تلبية احتياجاتها ومواجهة متطلبات الحياة، مشيرًا إلى أن هذه الخطوات تمثل امتداد لنهج تنموي.

وأوضح أن تقديم الدعم للفئات المستحقة، إلى جانب الإجراءات المرتبطة بتحسين الأجور وتعزيز الاستقرار الوظيفي، يعكس أهمية التكامل بين الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وأن أثر هذه القرارات لا يقتصر على تخفيف الأعباء المعيشية، بل يمتد إلى تعزيز الطمأنينة الأسرية ومنح المواطنين مساحة أكبر للتخطيط لاحتياجاتهم والتزاماتهم المستقبلية.

وأضاف الجبران أن نجاح المبادرات الداعمة يرتبط بوضوح آليات تطبيقها، ووصولها إلى الفئات المستهدفة، ورفع مستوى الوعي بالضوابط المنظمة لها، مؤكدا أن توفير المعلومات الدقيقة بشأن الاستحقاقات ومواعيد التنفيذ يساعد المستفيدين على الاستفادة منها بالشكل الأمثل، كما يعزز الثقة والوعي المجتمعي بأهداف القرارات وآثارها.

وشدد الدكتور الجبران على أهمية تكامل أدوار الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات القطاع غير الربحي في دعم المبادرات الاجتماعية، وتطوير برامج تستجيب للاحتياجات الفعلية للمواطنين، بما يضمن تحقيق أثر مستدام يتجاوز الدعم الآني إلى تعزيز جودة الحياة وتحسين فرص التنمية على المدى الطويل، وأن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة العمل بروح المسؤولية والشراكة، وتعزيز الوعي بالمبادرات الداعمة والاستفادة منها، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية وترسيخ الاستقرار المجتمعي، داعيا الله أن يحفظ المملكة وقيادتها، وأن يديم على الوطن نعمة الأمن والأمان والازدهار.

أكدت هيفاء عدوان أن القرارات الداعمة للمواطنين تعكس الاهتمام باستقرار الأسرة وتحسين ظروفها المعيشية، وتؤكد أهمية توفير مقومات الحياة الكريمة لمختلف فئات المجتمع، وأن هذه الإجراءات تسهم في تخفيف الأعباء عن المستفيدين، وتعزز قدرتهم على تلبية احتياجاتهم والتخطيط لمتطلبات المستقبل.

وأضافت أن تكامل الدعم الاجتماعي مع المبادرات الهادفة إلى تحسين الأجور وتعزيز فرص العمل يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار المجتمعي، مشيرة إلى أن نجاح هذه الجهود يرتبط بوصول الدعم إلى مستحقيه ووضوح آليات تطبيق القرارات، بما يحقق أثرًا ملموسًا في حياة المواطنين ويدعم مستهدفات التنمية وجودة الحياة.

أكد - سعود بن عبدالعزيز الشعيبي رجل الأعمال أن القرارات الداعمة للمواطنين تجسد حرص القيادة الرشيدة على تعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي، وتخفيف الأعباء عن الأسر، بما يساعدها على تلبية احتياجاتها وتحقيق قدر أكبر من الطمأنينة والاستقرار.

وأضاف أن هذه الإجراءات تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، مشيرا إلى أن تكامل الدعم مع مبادرات التوظيف وتحسين الأجور يسهم في دعم التنمية المستدامة، ويعزز الشراكة بين المواطن ومؤسسات الدولة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أكدت-سارة الدوسري أن القرارات الداعمة للمواطنين تعكس حرص القيادة الرشيدة على تعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي، وتخفيف الأعباء عن الأسر، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتوفير مقومات العيش الكريم لمختلف الفئات المستفيدة.

وأضافت أن هذه الإجراءات تمثل امتدادًا لجهود التنمية الوطنية، مشددا على أهمية تكامل دور الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وتعزيز أثر المبادرات الاجتماعية بما يحقق الاستقرار الأسري والتنمية المستدامة.

أكدت - لولوة بنت عواد الشمري، الأمين العام لمجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية "أبصر"، أن الإجراءات الداعمة للمواطنين تجسد النهج الراسخ الذي تتبناه القيادة الرشيدة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في جعل الإنسان محور التنمية وغايتها، وتعزيز الاستقرار المعيشي والاجتماعي للأفراد والأسر، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وبناء مستقبل مستدام للمجتمع.

وأوضحت الشمري، أن هذه الإجراءات تأتي امتدادا لجهود المملكة في ترسيخ منظومة تنموية متكاملة تضع احتياجات المواطن ورفاهيته ضمن أولوياتها، وتعمل على تعزيز قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية، من خلال سياسات ومبادرات تستجيب لاحتياجات المجتمع وتواكب متطلبات المرحلة. وأشارت إلى أن الاهتمام باستقرار المواطنين لا يقتصر على توفير الدعم المباشر، بل يشمل تهيئة الظروف التي تساعد الأسر على تعزيز استقرارها والتخطيط لمستقبلها، وتوفير مقومات الحياة الكريمة في بيئة تنموية متكاملة.

وأضافت أن أهمية هذه الإجراءات تتجاوز آثارها المعيشية المباشرة، لتشمل أبعادًا اجتماعية وتنموية أوسع، إذ يسهم الاستقرار الأسري في تعزيز التماسك المجتمعي، وترسيخ الشعور بالأمان والطمأنينة، وتهيئة الظروف المناسبة أمام الأفراد للمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية. وأكدت أن الاستقرار الاجتماعي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لبناء مجتمع حيوي ومزدهر، قادر على مواكبة المتغيرات والاستفادة من الفرص، بما يحقق التوازن بين احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل.

وشددت الشمري على أهمية تكامل الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسة تنموية تسهم في توحيد الجهود وتوجيه الموارد نحو الأولويات المجتمعية، وأن هذا التكامل يساعد على تحويل التوجهات التنموية إلى مبادرات وبرامج ذات أثر ملموس ومستدام، تستجيب للاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتدعم الفئات المستفيدة، بما يضمن امتداد أثر المبادرات إلى ما هو أبعد من المعالجات قصيرة المدى.

وأشارت إلى أن تطوير الشراكات المجتمعية وإطلاق المبادرات النوعية يمثلان ركيزة مهمة في تعزيز الأثر الاجتماعي، لا سيما عندما تستند البرامج إلى فهم دقيق لاحتياجات المستفيدين، وتقوم على التعاون بين الجهات المختلفة وتبادل الخبرات والإمكانات. وأضافت أن المسؤولية الاجتماعية لم تعد تقتصر على تقديم المبادرات الفردية أو الموسمية، بل أصبحت مجالًا للعمل التنموي المنظم الذي يسهم في دعم استقرار المجتمع، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق نتائج قابلة للاستمرار.

وفي هذا السياق، أكدت الأمين العام لمجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية "أبصر" أهمية مواصلة العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتمكين الشراكات الفاعلة، وتطوير المبادرات التي تخدم المجتمع وتستجيب لأولوياته، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وأوضحت أن تعزيز التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب مشاركة فاعلة من مختلف القطاعات، وتوجيه الجهود نحو البرامج التي تحقق قيمة مضافة للمجتمع، وتسهم في بناء بيئة أكثر تماسكًا واستدامة، وأن دعم المواطنين وتعزيز استقرارهم يمثلان جزء مهم من مسيرة التنمية الوطنية، وأن مواصلة العمل المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي من شأنها أن تعزز أثر المبادرات الاجتماعية

وتدعم تحقيق تطلعات المجتمع، كما دعت الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار والازدهار، وأن يوفق الجميع لما فيه خير الوطن والمواطن، ومواصلة مسيرة التنمية نحو مستقبل مزدهر ومستدام.